



الأزمة النقدية في اليمن

من الانهيار النقدي إلى محاولات الاحتواء والمعالجة النقدية



مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet



مدخل عام للدراسة

تعد الأزمة النقدية في اليمن من أعقد الأزمات التي عرفتها البلاد في تاريخها الحديث فهي ليست مجرد هبوط متواصل في قيمة الريال أمام العملات الأجنبية، وليست مجرد اضطراب عابر في السوق المالية يمكن تداركه عبر إجراءات سريعة أو ضخ سيولة مؤقتة، بل هي في جوهرها انعكاس عميق لحالة الانقسام السياسي والمؤسسي التي عاشتها اليمن منذ سنوات الحرب، ومحصلة مباشرة لاقتصاد ريعي هش طالما ارتبط بالنفط والغاز، فضلاً عن كونها نتاج عقود من غياب التخطيط الاستراتيجي وتراكم الفساد والضعف المؤسسي. إن فهم هذه الأزمة يتطلب تجاوز النظرة السطحية التي تقصرها على سعر الصرف أو حجم الكتلة النقدية، إلى قراءة شاملة تربطها بالبنية التاريخية للاقتصاد اليمني، وبسياق النزاع السياسي والاجتماعي، وبالتحولات الإقليمية والدولية التي جعلت من النقد أداة للحرب أكثر مما هو أداة للتنمية والاستقرار فمنذ تأسيس الدولة اليمنية الحديثة في شطريها الشمالي والجنوبي منتصف القرن العشرين، كان للنقد والمؤسسات المصرفية دور بارز في تحديد ملامح الاقتصاد والسياسة معاً ففي شمال اليمن تأسس البنك اليمني للإنشاء والتعمير ليكون نواة للنظام المصرفي الوليد، بينما شهد الجنوب إنشاء مؤسسة نقد الجنوب العربي عام 1964، والتي تحولت بعد الاستقلال إلى مصرف اليمن هذه المؤسسات لم تكن مجرد هياكل مالية بحتة، بل كانت أذرعاً للسلطة السياسية، وأدوات لإدارة موارد شحيحة في بلد يفتقر للبنية التحتية والقدرة الإنتاجية ومع إعلان الوحدة عام 1990، دُمجت المؤسسات في البنك المركزي اليمني، وهو ما عُدّ إنجازاً سياسياً في حينه، لكنه أخفى تحت سطحه اختلالات عميقة في طبيعة الاقتصاد والمالية العامة، إذ ظل الريع النفطي يمثل أكثر من 70% من إيرادات الدولة، فيما بقيت القطاعات الإنتاجية ضعيفة وغير قادرة على خلق بدائل حقيقية ولقد ورث اليمن بعد الوحدة نظاماً نقدياً هشاً يتأثر بأبسط التغييرات الداخلية والخارجية ومع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد في التسعينيات، دخلت البنوك الخاصة إلى الساحة، لكنها لم تستطع أن تتحول إلى رافعة اقتصادية حقيقية بسبب ضعف البيئة الاستثمارية وغياب الرقابة المصرفية الفعالة وفي حين نجحت بعض البنوك التجارية والإسلامية في تقديم خدمات تمويلية وتحويلية محدودة، بقيت غالبية اليمنيين خارج دائرة النظام المصرفي، معتمدين على شبكات الصرافة والتحويلات الخارجية من المغتربين كأداة رئيسية لتسيير حياتهم اليومية هذه الازدواجية بين النظام المصرفي الرسمي والسوق الموازي خلقت فجوة هيكلية ظل أثرها يتعاظم مع مرور الزمن.

جاءت أحداث 2011 لتكشف عن هشاشة هذه المنظومة النقدية والمالية، حيث أدت الاحتجاجات الشعبية إلى اضطراب سياسي عميق، تبعته أزمة مالية خانقة، انعكست في تراجع الاستثمارات وتقلص عائدات الدولة وتدهور قيمة الريال. لكن الانهيار الأكبر جاء بعد سبتمبر 2014 حين سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، وأدخلت البلاد في مرحلة صراع مفتوح عند هذه اللحظة بدأ الاقتصاد اليمني يفقد آخر مقومات تماسكه، وتهافت مؤسساته المالية تباعاً وفي سبتمبر 2016، اتخذت الحكومة المعترف بها دولياً قراراً بنقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن ورغم أن القرار بدا في ظاهره محاولة لحماية السياسة النقدية من قبضة الحوثيين، إلا أنه في الواقع دشن مرحلة جديدة من الانقسام المؤسسي، حيث صار لليمن بنكان مركزيان فعلياً أحدهما في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين، والآخر في عدن تحت إشراف الحكومة هذا الانقسام لم يقتصر على الجانب الإداري، بل انعكس مباشرة على حياة الناس فصنعاء حظرت التعامل بالفئات النقدية الجديدة التي أصدرها بنك عدن، بينما اعتمدت عدن سياسة طباعة واسعة للأوراق النقدية لمواجهة العجز وهكذا نشأت ظاهرة ازدواج العملة حيث أصبح الريال اليمني يحمل قيمتين مختلفتين بحسب المنطقة قيمة مستقرة نسبياً في صنعاء (بحدود 530-540 ريالاً للدولار)، وقيمة متقلبة في عدن والمناطق المحررة وصلت إلى أكثر من 2300 ريال للدولار في بعض الفترات فهذا الانقسام النقدي أدى إلى تشكل اقتصاديين متوازيين في بلد واحد اقتصاد في الشمال تحكمه سياسات مقيدة ومعاملات نقدية محدودة، واقتصاد في الجنوب قائم على طباعة نقدية متواصلة وسوق صرف متقلب يخضع في معظمه لمزاج المضاربيين وشبكات الصرافة ومع غياب الثقة بالمؤسسات الرسمية، ازدهرت السوق السوداء، وأصبحت هي المرجع الحقيقي لتحديد سعر الصرف، بينما تحولت تعاملات البنك المركزي إلى أوراق شكلية لا تجد طريقها للتنفيذ إلا جزئياً.

الأزمة النقدية لم تكن مجرد نتيجة لهذه الانقسامات، بل كانت أيضاً أداة بيد الأطراف السياسية فقد استخدم الحوثيون حظر تداول العملة الجديدة كوسيلة لفرض سيطرتهم المالية ومنع تدفق الموارد إلى خصومهم، بينما لجأت الحكومة في عدن إلى الطباعة النقدية لتمويل النفقات ورواتب الموظفين، في محاولة لكسب الشرعية الشعبية رغم ما لذلك من آثار تضخمية كارثية وبين هذا وذاك، وجد المواطن العادي نفسه الخاسر الأكبر فأسعار الغذاء والوقود ارتفعت أضعافاً مضاعفة، القوة الشرائية تراجعت بشكل حاد، والفقر اتسع ليشمل أكثر من ثلثي السكان ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد، إذ زادها تعقيداً غياب الصادرات النفطية بعد تعرض منشآت وموانئ الجنوب لهجمات الحوثيين منذ 2020، الأمر الذي حرم البنك المركزي في عدن من أهم مصدر للعملة الصعبة ومع شح الموارد، أصبح الاعتماد على المنح الخارجية والودائع الخليجية هو الملاذ

الأخير ففي أكثر من مرة تدخلت المملكة العربية السعودية عبر ودائع مالية بمليارات الدولارات لدعم البنك المركزي في عدن، كان آخرها مليار دولار عام 2023، لتأمين واردات الغذاء والوقود هذه الودائع أنقذت الوضع مؤقتاً، لكنها لم تعالج الاختلالات الهيكلية، بل تحولت إلى مسكنات مؤقتة تنهار فعاليتها بمجرد استهلاكها وكما لعبت العقوبات الدولية دوراً إضافياً في تعقيد المشهد فقد فرضت الولايات المتحدة، عبر وزارة الخزانة (OFAC)، عقوبات على بعض البنوك اليمنية المتهمه بتمويل الحوثيين أو التورط في عمليات غير مشروعة ورغم أن هذه العقوبات جاءت في سياق محاربة تمويل الإرهاب، إلا أنها ساهمت عملياً في عزل النظام المصرفي اليمني أكثر فأكثر، ودفعت التجار والمواطنين للاعتماد على القنوات غير الرسمية في التحويلات، ما زاد الطين بلة وأضعف أكثر قدرة البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية.

وفي خضم هذه التحديات، برزت محاولات للإصلاح في المناطق المحررة حكومة الدكتور سالم بن بريك مثلت حالة تجريبية في هذا السياق، حيث سعت إلى ضبط النفقات الحكومية، تفعيل الجمارك والضرائب، ربط الإيرادات بالبنك المركزي، تنظيم قطاع الصرافة، واعتماد آلية المزايدات لبيع الدولار كما حاولت تحسين الخدمات الأساسية ولو بشكل جزئي من أجل تهدئة الاحتجاجات الشعبية غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لم تكن كافية لتغيير قواعد اللعبة، فقد ظلت محكومة بواقع الانقسام، وبالفساد المستشري، وبغياب رؤية استراتيجية بعيدة المدى إن الأزمة النقدية في اليمن تكشف لنا أن النقد ليس مجرد أداة اقتصادية صرفة، بل هو انعكاس للبنية السياسية والاجتماعية للدولة فعندما تنهار الثقة بالمؤسسات، وتتحول موارد الدولة إلى أدوات للصراع، يصبح النقد نفسه ساحة للحرب وما حدث في عدن وصنعاء ليس إلا تجسيداً لهذه الحقيقة حيث استُخدم الريال كسلاح ناعم لإخضاع المجتمعات وإعادة تشكيل ولاءاتها.

من هذا المنطلق، تأتي هذا الدراسة لتقدم مقاربة أكاديمية تحليلية للأزمة النقدية في اليمن ففي محورها الأول سنعود إلى الجذور التاريخية والاقتصادية لفهم كيف تشكلت البيئة التي جعلت هذه الأزمة ممكنة ثم ننتقل لنحلل آليات الانفجار النقدي من الطباعة النقدية وانقسام المؤسسات إلى انهيار الاحتياطات وصعود السوق الموازية أما النقطة الثالثة فسيتناول الدوافع العميقة للأزمة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وإقليمية وفي محورها الرابع سنستعرض مسارات الاحتواء والإصلاح من ودائع الدعم الخارجي إلى إصلاحات حكومة بن بريك، مع تقييم لمدى نجاحها أو محدوديتها وأخيراً سنخلص في الخاتمة إلى أن هذه الأزمة لا يمكن أن تُحل بمعالجات جزئية، بل تتطلب رؤية شاملة تعيد توحيد المؤسسات، وتبني اقتصاداً متنوعاً، وتربط الاستقرار النقدي بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

سياق تاريخية واقتصادية للأزمة النقدية في اليمن

حينما نُلقِي نظرة على الأزمة النقدية الراهنة في اليمن، ونحاول تفكيك عناصرها وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، لا بد أن نعود إلى الوراء لقراءة البنية التاريخية للاقتصاد اليمني، ومسار النظام النقدي والمؤسسات المالية منذ نشأتها الأولى وحتى تفجر الحرب في العام 2015 ذلك أن الأزمات النقدية لا تُولد من فراغ، بل هي حصيلة تراكمات ممتدة عبر الزمن، تتداخل فيها البنى السياسية بالاقتصادية، والاعتبارات الاجتماعية بالتحويلات الخارجية وبالنسبة لليمن، فإن تاريخه الحديث يكاد يكون سلسلة من الاختلالات البنوية في إدارة الموارد، والاعتماد المفرط على ريع محدود وفشل في بناء مؤسسات اقتصادية مستقلة قادرة على حماية النقد من التلاعب أو الانهيار ولقد تشكّل النظام النقدي اليمني في بيئة مشحونة بالانقسامات السياسية والاختلافات الإيديولوجية، ففي حين كان شمال اليمن يتبنى نموذجًا تقليديًا يعتمد على الزراعة والتجارة والتحويلات، كان جنوب اليمن تحت الحكم البريطاني، ثم النظام الاشتراكي، يتبنى نموذجًا موجهًا ومركزيًا هذا التباين ترك بصماته العميقة على واقع النقد اليمني حتى بعد الوحدة، وخلق هشاشة مزمنة جعلت أي أزمة سياسية أو عسكرية لاحقة كفيلة بجر العملة إلى الانهيار.

النشأة التاريخية للمؤسسات النقدية في اليمن

1- النظام النقدي في شمال اليمن

في شمال اليمن، ظل الاقتصاد حتى السبعينيات قائمًا على الزراعة التقليدية والتحويلات المالية من المغتربين، دون وجود قطاع مصرفي متطور أو مؤسسة نقدية مستقلة بالمعنى الحديث كانت المعاملات النقدية محدودة، وغالبية السكان يعتمدون على المقايضة أو على العملات الأجنبية خصوصًا الريال السعودي والدينار الكويتي والريال العثماني سابقًا كوسيلة للتبادل والادخار ومع قيام ثورة 1962 وبناء الجمهورية العربية اليمنية، بدأت الحاجة تظهر إلى وجود مؤسسة مالية وطنية في هذا المرحلة تأسس البنك اليمني للإنشاء والتعمير عام 1962، ليقوم بدور مزدوج مصرف تجاري يوفر التمويلات والخدمات المصرفية، ويؤدي في الوقت نفسه بعض وظائف البنك المركزي مثل إصدار النقد وإدارة السياسة النقدية الأولية. غير أن محدودية الموارد، وضعف البنية المؤسسية، وهيمنة النخب السياسية والعسكرية، جعلت هذا البنك أقرب إلى خزانة مالية للحكومة منه إلى مؤسسة نقدية مستقلة كان البنك يخضع للقرار السياسي أكثر من خضوعه للمعايير الاقتصادية، وهو ما سيبقى سمة متكررة في تاريخ المؤسسات النقدية باليمن.

2- النظام النقدي في جنوب اليمن

على الجانب الآخر، كانت التجربة مختلفة جذريًا ففي عدن، أنشأت بريطانيا في 1964 مجلس النقد للجنوب العربي لإدارة الإصدار النقدي وضبط المعاملات المالية في محمية عدن وما جاورها وبعد الاستقلال في 1967 وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تحول المجلس إلى مصرف اليمن، الذي أنشئ وفق فلسفة اشتراكية صارمة هذا المصرف كان يخضع لإدارة مركزية قوية، ويؤدي دورًا مزدوجًا ضبط النقد، وتوجيه الموارد وفق خطط الدولة الاشتراكية، بعيدًا عن منطق السوق ورغم الصرامة النظرية، إلا أن التجربة النقدية في الجنوب واجهت مشكلات كبيرة أبرزها ضعف الإنتاج، وضآلة الصادرات، واعتماد الاقتصاد على الدعم السوفيتي والتحويلات وهكذا، كان النظام النقدي في الجنوب يبدو أكثر تنظيمًا من الشمال، لكنه في الواقع كان هشًا لأنه قائم على الاعتماد الخارجي أكثر من اعتماده على قاعدة اقتصادية محلية متينة.

3- ما بعد الوحدة (1990): الدمج والإشكالات البنيوية

مع إعلان الوحدة اليمنية عام 1990، اندمجت المؤسستان النقديتان في البنك المركزي اليمني ليكون مسؤولاً عن إدارة السياسة النقدية في الدولة الجديدة من الناحية النظرية، كان هذا الدمج خطوة مهمة باتجاه توحيد السوق النقدية والمالية لكن على أرض الواقع، بقيت آثار الاختلافات القديمة حاضرة فالشماليون الذين اعتادوا على نظام أكثر ليبرالية اصطدموا بنهج الجنوبيين السوفييتي، في حين واجهت الدولة الموحدة تحديات مالية ضخمة نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميًا وتكاليف إعادة الهيكلة وكان البنك المركزي في هذه المرحلة محاصرًا بين مطرقة السياسة وسندان الاقتصاد فالحكومة المركزية كانت تتعامل معه باعتباره أداة لتمويل العجز، أكثر من كونه مؤسسة مستقلة وقد تجلّى ذلك بوضوح في سنوات حرب 1994، حين لجأت السلطة إلى استنزاف الاحتياطات النقدية وتمويل المجهود الحربي عبر أدوات نقدية غير مدروسة، وهو ما أدى إلى أول موجة انهيار واضحة للريال اليمني بعد الوحدة.

الاقتصاد اليمني قبل الحرب ملامح الهشاشة البنيوية

منذ منتصف الثمانينيات، تحول الاقتصاد اليمني إلى اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على النفط والغاز هذا الاعتماد كان سلاحًا ذا حدين فمن ناحية وفر للحكومة إيرادات سهلة وسريعة مثلت أكثر من 70% من الموازنة العامة، ومن ناحية أخرى خلق كسلًا اقتصاديًا حيث لم يتم الاستثمار الجاد في قطاعات الزراعة والصناعة ولأن النفط سلعة عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، فقد كانت الموازنة اليمنية دائمًا تحت رحمة السوق الدولية فعندما ترتفع الأسعار، تنتعش الإيرادات مؤقتًا، لكن دون أن يُستثمر هذا الانتعاش في مشاريع تنموية طويلة الأمد وعندما تهبط الأسعار، تجد الدولة نفسها عاجزة عن تمويل النفقات الأساسية، فتلجأ إلى الاقتراض أو الطباعة أو انتظار المنح الخارجية وهكذا تشكلت "حلقة مفرغة جعلت الاقتصاد هشًا، والنقد أكثر هشاشة والسبب يرجع إلى ضعف البنية الإنتاجية والتنوع الاقتصادي حيث ظل القطاع الزراعي، الذي يشغل نحو نصف القوى العاملة، عاجزًا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بل إن سياسات زراعية خاطئة أدت إلى تفاقم الأزمات، أبرزها التوسع الكبير في زراعة القات الذي استنزف الموارد المائية وأزاح محاصيل أساسية. أما القطاع الصناعي، فقد بقي محدودًا، مقتصرًا على الصناعات الخفيفة كالمواد الغذائية والملابس وبعض الصناعات التحويلية الصغيرة، دون أي قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وهذا الضعف البنيوي جعل اليمن يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات، ليس فقط للسلع الاستهلاكية، بل حتى للغذاء والدواء. ومع أي أزمة نقدية أو شح في العملة الأجنبية، تصبح السوق عرضة للانهييار السريع، كما شهدنا بعد 2015 ما أدى إلى غياب استقلالية البنك المركزي رغم أن البنك المركزي كان يُفترض أن يتمتع باستقلالية، إلا أن الواقع كان مختلفًا فقد ظل البنك خاضعًا للقرار السياسي، يستخدم لتمويل الإنفاق الحكومي، وتسديد التزامات الدولة، بعيدًا عن دوره الأساسي في ضبط السياسة النقدية. هذه الهيمنة السياسية أفقدت البنك قدرته على بناء ثقة في السوق، كما جعلته عاجزًا عن مواجهة الأزمات الكبرى ما أنتج عنه فساد المؤسسي والمالي والفساد لم يكن مجرد انحرافات فردية، بل أصبح نظامًا متكاملًا لإدارة الدولة. الموارد النفطية كانت تُدار بعيدًا عن الشفافية، وتُوزع عائداتها بين النخب السياسية والعسكرية. هذه البيئة جعلت أي إصلاح اقتصادي حقيقي شبه مستحيل، وأفقدت المواطنين الثقة بالنظام المالي والمصرفي ليعتمد الاقتصاد اليمني بشكل كبير على تحويلات المغتربين، خصوصًا من دول الخليج، والتي كانت تمثل موردًا أساسيًا للعملة الأجنبية ورغم أهميتها، إلا أن هذا الاعتماد جعل الاقتصاد هشًا أمام أي تقلبات في سياسات العمالة بدول الجوار كما اعتمدت الدولة على المساعدات والمنح الخارجية التي كانت تُستخدم غالبًا لسد العجز لا لبناء مشاريع إنتاجية.

تطور القطاع المصرفي الخاص

مع الانفتاح الاقتصادي بعد 1990، بدأ القطاع المصرفي الخاص ينمو ليتم تأسيس بنوك تجارية وإسلامية، بعضها محلي وبعضها بمساهمة عربية كان من المتوقع أن يساهم هذا القطاع في تمويل الاستثمارات وتحريك عجلة التنمية لكن على العكس، وجد هذا القطاع نفسه يعمل في بيئة مشوهة ضعف تشريعات، غياب رقابة، انتشار الفساد، وانعدام الأمن الاستثماري لنتيجة لذلك، انشغل العديد من البنوك التجارية بتقديم خدمات محدودة كالحوالات والتحويلات، بدلاً من أن تتحول إلى رافعة اقتصادية. ومع اندلاع الحرب، انهارت الثقة بها، وصعدت شركات الصرافة التي تفوقت على البنوك في المرونة والانتشار وهكذا تحول القطاع المصرفي الخاص من عنصر دعم محتمل للاستقرار النقدي إلى جزء من الأزمة، بل أداة رئيسية في المضاربة بالعملة.

مقدمات الأزمة النقدية (2011-2014)

الأحداث التي بدأت عام 2011 لم تكن مجرد أزمة سياسية، بل كانت بداية تفكك الاقتصاد فقد تراجعت الإيرادات النفطية بفعل الهجمات على أنابيب النفط، وخرجت رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية بدأ الريال يفقد قيمته تدريجياً، وارتفعت أسعار السلع الأساسية وفي تلك المرحلة، لجأت الحكومة إلى البنك المركزي لتمويل العجز، ما أدى إلى استنزاف الاحتياطي النقدي ومع تفاقم الأزمة السياسية وصعود الحوثيين في 2014، كان البنك المركزي شبه مشلول، ولم يعد قادراً على القيام بوظائفه وهكذا دخل اليمن الحرب وهو في أضعف حالاته الاقتصادية والنقدية.

يتضح من هذا الاستعراض أن النقد في اليمن كان دوماً مرآة للسياسة أكثر من كونه انعكاساً للمعايير الاقتصادية. فالسلطة السياسية كانت تتعامل مع العملة كأداة لتثبيت شرعيتها أو تمويل مشاريعها، بينما لم تُعط الأولوية لبناء اقتصاد إنتاجي أو مؤسسات نقدية مستقلة وبمجرد أن اهتزت السلطة السياسية وتعرضت للانقسام، انعكس ذلك مباشرة على النقد. فالأزمة النقدية لم تكن سوى وجه آخر للأزمة السياسية، والريال اليمني لم يكن ضحية السوق وحده، بل ضحية الانقسام السياسي والمؤسسي أيضاً إن قراءة الخلفية التاريخية والاقتصادية للنقد اليمني تكشف أن الأزمة الحالية كانت حتمية تقريباً اقتصاد ريعي هش، غياب تنوع اقتصادي، مؤسسات نقدية ضعيفة تخضع للسياسة، فساد مستشري، اعتماد مفرط على التحويلات والمساعدات، ثم انقسام سياسي حاد؛ كل هذه العوامل جعلت أي أزمة لاحقة قابلة للتحويل إلى كارثة أدت إلى أزمة نقدية حادة.

أسباب وآليات تفجر الأزمة النقدية في اليمن

لم يكن انفجار الأزمة النقدية في اليمن بعد العام 2015 حدثًا مفاجئًا أو غير متوقع، بل كان النتيجة الطبيعية لمسار طويل من الاختلالات البنوية التي تراكمت عبر عقود، وبلغت ذروتها مع الحرب والانقسام السياسي سنحاول أن يغوص في أعماق الآليات المباشرة التي فجّرت الأزمة النقدية وحولتها من مجرد ضعف هيكلي إلى انهيار شبه كامل للنظام النقدي والمالي وتتجلى خطورة هذه الأزمة في أنها لم تقتصر على فقدان الريال لقيمه الشرائية أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بل امتدت لتشمل تفكك النظام المصرفي، وانقسام السياسة النقدية إلى مسارين متناقضين، وفقدان البنك المركزي لسلطته كمرجع وحيد، وصعود السوق السوداء كفاعل أساسي في تحديد سعر الصرف وبذلك، أصبحت الأزمة النقدية في اليمن مثالًا صارخًا على كيف يمكن للسياسة أن تُفكك الاقتصاد، وللاقتصاد أن يصبح ساحة من ساحات الحرب.

انقسام البنك المركزي بين صنعاء وعدن

في سبتمبر 2016، اتخذت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا قرارًا مصيريًا بنقل مقر البنك المركزي من العاصمة صنعاء، الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، إلى مدينة عدن. هذا القرار، رغم أنه بدا في ظاهره محاولة لإنقاذ السياسة النقدية من قبضة الحوثيين، إلا أنه عمليًا أدى إلى خلق بنكين مركزيين في بلد واحد حيث في صنعاء، استمر البنك المركزي في العمل تحت إدارة الحوثيين، مع احتفاظه بشبكة البنوك المحلية والشركات المصرفية الكبيرة وفي عدن، بدأ البنك المركزي الجديد ممارسة مهامه، لكنه افتقر إلى البنية المؤسسية والخبرة اللازمة، فضلًا عن افتقاره إلى قاعدة مالية مستقرة أو احتياطات كافية هذا الانقسام مثل بداية تفكك السياسة النقدية الوطنية، حيث صار لكل طرف مؤسساته، وقوانينه، وتعليماته الخاصة ومع مرور الوقت، ظهرت ازدواجية واضحة:

بنك صنعاء: اتخذ إجراءات صارمة، أبرزها حظر تداول الطبقات النقدية الجديدة الصادرة عن عدن بعد 2017، والاكتفاء بالتعامل بالفئات القديمة. هذا القرار خلق ما يمكن وصفه باقتصاد العملة القديمة حيث أصبح الريال في صنعاء أكثر ندرة وبالتالي أكثر استقرارًا نسبيًا.

بنك عدن: اعتمد سياسة طباعة نقدية واسعة لمواجهة الالتزامات المالية ودفع رواتب الموظفين وهو ما أدى إلى إغراق السوق بأوراق جديدة بلا غطاء من الاحتياطات الأجنبية.

مما خلق هذا الوضع سعريين للصرف واحد في صنعاء أكثر استقرارًا نسبيًا وآخر في عدن متقلب بشدة وأدى هذا إلى تفكك النظام المصرفي، حيث لم تعد البنوك التجارية قادرة على العمل بسلاسة بين الطرفين وزادت معاناة المواطنين، حيث وجدوا أنفسهم يتعاملون مع عملتين تحملان نفس الاسم الريال اليمني لكن تختلف قيمتهما الشرائية من منطقة لأخرى.

سياسة الطباعة النقدية وأثرها التضخمي

بعد نقل البنك المركزي إلى عدن، واجهت الحكومة أزمة سيولة خانقة فلم تعد الإيرادات النفطية تتدفق كما في السابق، وتراجعت التحويلات الخارجية، في حين ظلت التزامات الدولة خاصة الرواتب والنفقات العسكرية قائمة أمام هذا الوضع، لتلجأت الحكومة إلى الطباعة النقدية المكثفة كوسيلة لتغطية العجز وما أنتج عن هذي الطباعة

زيادة الكتلة النقدية بشكل غير مسبوق، دون أي زيادة مقابلة في الإنتاج أو الاحتياطيات.

ارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد، حيث فقد الريال أكثر من ثلثي قيمته في غضون سنوات قليلة. تآكل القوة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية كالقمح والدقيق والوقود والدواء إلى مستويات غير مسبوقة.

حيث ان الطباعة النقدية أرسلت إشارة سلبية إلى السوق مفادها أن العملة الوطنية لم تعد مستقرة أو قابلة للحماية، مما أدى إلى انعدام الثقة بالريال، واتجاه المواطنين إلى تخزين الدولار أو الريال السعودي كملاد آمن.

انهيار الاحتياطيات الأجنبية وصعود السوق الموازية

منذ بداية الحرب توقفت الصادرات النفطية بشكل شبه كامل بسبب الهجمات على المنشآت وخطوط الأنابيب، فضلًا عن سيطرة الحوثيين على بعض المناطق الغنية بالنفط هذا التوقف حرم البنك المركزي من أهم مصدر للعملة الأجنبية فقد كان قبل الحرب، كان لدى اليمن احتياطي من النقد الأجنبي يقدر بحوالي 4.5 مليار دولار ولكن مع استمرار الحكومة في السحب منه لتمويل الواردات ودفع الرواتب، سرعان ما تبخر هذا الاحتياطي بحلول 2016، تاركًا البنك المركزي عاجزًا عن الدفاع عن قيمة الريال وبعد استنزاف الاحتياطي، لم يعد أمام البنك المركزي سوى الاعتماد على ودائع خارجية، أبرزها من السعودية هذه الودائع ساعدت في تمويل استيراد القمح والوقود، لكنها لم تعالج الاختلالات البنوية، وكانت أشبه بمسكنات قصيرة الأمد.

مع الانقسام المؤسسي وفقدان البنك المركزي لهيبته، فقد النظام المصرفي الرسمي قدرته على إدارة السوق لم تعد البنوك التجارية قادرة على توفير النقد الأجنبي للتجار، ما دفعهم إلى اللجوء لشركات الصرافة والسوق السوداء وتحولت شركات الصرافة من مجرد وسطاء ماليين إلى لاعبين أساسيين في تحديد سعر الصرف بل يمكن القول إن سعر الدولار في اليمن صار يُحدد في مكاتب الصرافة أكثر مما يُحدد في البنك المركزي. هذه الشركات، بسبب غياب الرقابة مارست مضاربات واسعة، ما زاد من تقلبات السوق حيث أصبح البنك المركزي يصدر تعاميمه لكن السوق لم يعد يستجيب لها. التاجر والمواطن باتا ينظران إلى سعر الصراف كالسعر الحقيقي بينما يتم تجاهل السعر الرسمي هذه الحالة جسدت أزمة الثقة بين المجتمع والمؤسسات النقدية.

أزمة الثقة في المؤسسات النقدية

الثقة عنصر أساسي في أي نظام نقدي فالعملة ليست مجرد ورقة مطبوعة، بل هي عقد اجتماعي يعكس ثقة المواطنين بالدولة في اليمن، ومع الانقسام المؤسسي، والطباعة النقدية غير المنضبطة وانهايار الاحتياطيات، فقد المواطنون ثقتهم بالريال حيث أصبح المواطن يفضل التعامل بالدولار أو الريال السعودي في معاملاته الكبيرة والتجار يحددون الأسعار بناءً على توقعات السوق السوداء لا السعر الرسمي وحتى بعض المؤسسات الحكومية اضطرت للتعامل بالعملات الأجنبية لتأمين احتياجاتها هذه الأزمة في الثقة جعلت من الصعب على أي إجراء رسمي أن ينجح، حتى لو كان صحيحًا من الناحية الاقتصادية، لأن المجتمع ببساطة لم يعد يثق بالمؤسسة التي تصدره ومع انهيار العملة وارتفاع الأسعار، ارتفعت معدلات الفقر إلى أكثر من 70% من السكان ملايين اليمنيين وجدوا أنفسهم غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية ومعها تصاعد الاحتجاجات الشعبية في الجنوب خاصة، أدت الأزمة النقدية إلى موجات من الاحتجاجات في عدن وحضرموت، حيث خرج المواطنون رفضًا لارتفاع الأسعار وانقطاع الرواتب والخدمات هذه الاحتجاجات شكلت ضغطًا كبيرًا على السلطات النقدية، وأجبرتها في بعض الأحيان على اتخاذ إجراءات تكتيكية قصيرة المدى، مثل التدخل لخفض سعر الصرف بشكل مفاجئ كما حدث في يوليو 2025 وبالتالي إن الأزمة النقدية في اليمن لم تكن مجرد نتيجة لضعف اقتصادي أو هبوط أسعار النفط بل كانت نتاج تفاعل معقد بين عدة الانقسام المؤسسي للبنك المركزي، الطباعة النقدية غير المنضبطة، انهايار الاحتياطيات الأجنبية، صعود السوق الموازية، وفقدان الثقة بالمؤسسات. كل هذه العوامل مجتمعة خلقت بيئة انفجرت فيها الأزمة على نحو جعل استقرار الريال أمرًا شبه مستحيل.

الدوافع الكامنة وراء الأزمة النقدية في اليمن

حين نتأمل الأزمة النقدية اليمنية لا يكفي أن نكتفي بتوصيفها أو تحليل مظاهرها المباشرة، بل يتعين علينا أن نتوغل أعمق في دوافعها الكامنة التي صنعتها، لأن ما جرى لم يكن وليد قرارات معزولة أو مجرد سياسات خاطئة اتخذت في لحظة معينة، وإنما كان حصيلة إرادات سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة، تشكلت عبر تاريخ طويل، ثم انفجرت مع اندلاع الحرب وغياب الدولة إن الدافع الأول والأكثر وضوحًا هو الدافع السياسي، إذ أن العملة في اليمن لم تكن في أي مرحلة مجرد أداة اقتصادية خالصة بل كانت دومًا انعكاسًا لمعادلات السلطة والنفوذ منذ لحظة نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في سبتمبر 2016، كان الهدف المعلن هو حماية مؤسسات الدولة من سيطرة الحوثيين، لكن الهدف الضمني كان تجريد الطرف الآخر من أهم أدواته الاقتصادية، وهو ما جعل النقد يتحول إلى سلاح سياسي بامتياز هذا السلاح استخدمه الحوثيون بدورهم حين منعوا تداول الطبقات النقدية الجديدة في مناطق سيطرتهم عام 2017، ليفرضوا عمليًا عملة موازية ويحتكروا إدارة الدورة النقدية وفق شروطهم، وهو ما أسس لما يمكن تسميته بانقسام نقدي حاد لم يعرفه اليمن في تاريخه الحديث ولقد أدى هذا الانقسام إلى وجود اقتصادين متوازيين في بلد واحد، اقتصاد في الشمال يقوم على الانكماش النقدي وسياسات المنع والقيود، واقتصاد في الجنوب يعتمد على الطباعة والإغراق النقدي، وكان هذا في جوهره انعكاسًا لإرادة سياسية من الطرفين فالحوثيون أرادوا أن يظهروا بمظهر القوة الاقتصادية القادرة على ضبط العملة رغم الحرب والحصار، بينما أرادت الحكومة المعترف بها أن تظهر بمظهر الدولة الشرعية التي تدفع الرواتب وتحمل الأعباء المالية، حتى لو كان الثمن طباعة عملة بلا غطاء.

الدافع الاقتصادي بدوره كان عميقًا وملحًا، إذ أن الدولة اليمنية وجدت نفسها منذ 2015 أمام عجز كامل في تمويل نفقاتها، بعدما توقفت صادرات النفط والغاز التي كانت تمثل أكثر من 70% من الإيرادات العامة وأكثر من 90% من الصادرات ففي عام 2014 بلغت عائدات النفط حوالي 1.7 مليار دولار، لكنها تراجععت في 2015 إلى أقل من 500 مليون دولار، ثم توقفت تقريبًا بعد ذلك بسبب الحرب، وهو ما أدى إلى انكماش احتياطي النقد الأجنبي الذي كان يبلغ 4.6 مليار دولار عام 2014 إلى أن نفذ بالكامل تقريبًا في 2016 ومع هذا الانهيار، لم تجد الحكومة أمامها سوى اللجوء إلى الطباعة النقدية، فتم إصدار ما يزيد عن تريليوني ريال بين 2017 و2019، وهو ما أدى إلى إغراق السوق بأوراق جديدة غير مغطاة، وفجّر موجات تضخم متتابعة أفقدت الريال أكثر من 300% من قيمته خلال سنوات قليلة، إذ ارتفع سعر الدولار من 215 ريالًا عام

2014 إلى أكثر من 800 ريال في 2018، ثم تجاوز حاجز 1200 ريال في 2021، ووصل إلى 2300 ريال في صيف 2023 في عدن والمناطق المحررة ولم يكن هذا الانهيار الاقتصادي بمعزل عن الدوافع الاجتماعية فاليمن بلد هش اجتماعيًا، إذ يعيش أكثر من 70% من سكانه تحت خط الفقر وفق تقارير الأمم المتحدة، ويعتمد حوالي 24 مليون مواطن على المساعدات الإنسانية ومع انهيار العملة وتآكل القوة الشرائية، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مهول، فزاد سعر كيس القمح من 7000 ريال في 2014 إلى أكثر من 20 ألف ريال في 2021، فيما ارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 1500 ريال إلى أكثر من 10 آلاف ريال في بعض الفترات هذه الأوضاع خلقت ضغوطًا اجتماعية هائلة على السلطات، خصوصًا في الجنوب، حيث اندلعت موجات من الاحتجاجات في عدن والمكلا وسيئون بين 2018 و2025، احتجاجًا على غلاء المعيشة وانهيار العملة وانقطاع الرواتب هذه الاحتجاجات شكلت دافعًا إضافيًا للسلطات النقدية للتدخل في السوق بطرق فوقية غير مؤسسية، كما حدث في يوليو 2025 حين تراجع سعر الصرف من 750 ريالًا للريال السعودي إلى أقل من 400 ريال خلال أيام معدودة، في محاولة لامتناس الغضب الشعبي، لكن هذه الإجراءات لم تكن سوى مسكنات قصيرة الأمد.

أما الدوافع الإقليمية والدولية فقد لعبت هي الأخرى دورًا محوريًا في تشكيل مسار الأزمة فمنذ بداية الحرب، تدخلت المملكة العربية السعودية والإمارات عبر تقديم ودائع ومنح مالية، كانت تهدف من جهة إلى دعم استقرار العملة ففي 2018 قدمت السعودية وديعة قدرها مليارا دولار للبنك المركزي في عدن، ثم عادت في 2023 لتقدم مليار دولار جديد، وهو ما ساعد على استقرار العملة مؤقتًا وتمويل واردات القمح والوقود لكن هذه الودائع كانت مرتبطة بشروط سياسية واضحة، ولم تُدار بطريقة شفافة ومستدامة، إذ سرعان ما استهلكت في تغطية العجز دون أن تترك أثرًا طويلاً الأمد وفي الوقت ذاته، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية على بعض البنوك اليمنية، مثل بنك اليمن والكويت في 2025، متهمه إياها بالتعامل مع شبكات مرتبطة بالحوثيين. هذه العقوبات، رغم أنها استهدفت الحوثيين، إلا أنها ساهمت في مزيد من عزلة القطاع المصرفي اليمني، وزادت من اعتماد التجار والمواطنين على السوق السوداء للتحويلات المالية، وهو ما زاد من الفوضى النقدية.

الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية لم تكن معزولة عن بعضها، بل تفاعلت في مشهد واحد. فالسلطة السياسية الضعيفة والمتنازعة دفعت إلى طباعة النقد، والطباعة بدورها أدت إلى تضخم وانهيار العملة، والانهايار أدى إلى احتجاجات وضغوط اجتماعية، هذه الضغوط دفعت السلطات إلى طلب دعم خارجي، والدعم الخارجي جاء مشروطاً باعتبارات سياسية، والعقوبات الدولية زادت الطين بلة، وهكذا تشكلت دائرة مغلقة جعلت من الأزمة النقدية أزمة بنيوية ممتدة وليست عابرة.

إن الحديث عن الدوافع الكامنة وراء الأزمة النقدية في اليمن هو في جوهره حديث عن الدولة اليمينية نفسها، عن هشاشتها التاريخية، وعن غياب العقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطن والدولة. فالعملة، في نهاية المطاف، ليست مجرد ورقة مالية، بل هي رمز للثقة والسيادة. وعندما تنهار هذه الثقة، تنهار العملة معها. اليمن لم يشهد أزمة عملة بالمعنى التقني فقط، بل شهد أزمة ثقة شاملة، أزمة ثقة في الحكومة، وفي البنك المركزي، وفي البنوك التجارية، وحتى في المستقبل نفسه. وما يزيد الصورة قتامة أن هذه الأزمة ليست أزمة عابرة قابلة للانحسار مع نهاية الحرب فقط، بل هي أزمة متجذرة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولا يمكن تجاوزها إلا بإصلاح شامل يعيد للدولة هيبتها، ويعيد للمجتمع ثقته، ويعيد للعملة دورها كرمز للسيادة والاستقرار بدلاً من كونها أداة للانقسام والصراع.

احتواء الأزمة ومحاولات الإصلاح الاقتصادي في اليمن

حينما وصلت الأزمة النقدية في اليمن إلى ذروتها بعد 2016، كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى السؤال الأهم كيف يمكن احتواء هذا الانهيار المتسارع للعملة الوطنية وكيف يمكن إعادة قدر من الاستقرار إلى السوق النقدية التي فقدت كل مقومات الثقة في البداية بدت الأزمة وكأنها خرجت تمامًا عن سيطرة السلطات النقدية، خاصة مع الانقسام الحاد للبنك المركزي بين صنعاء وعدن لكن الضغوط الاجتماعية الهائلة والاحتجاجات الشعبية المتكررة في الجنوب، إلى جانب الضغط الدولي والإقليمي، أجبرت السلطات على اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي يمكن وصفها بمحاولات الاحتواء، بعضها كان ذا أثر مؤقت وبعضها الآخر لم يترك أي أثر حقيقي ولقد تباينت هذه المحاولات في طبيعتها بين ما قامت به سلطات الأمر الواقع في صنعاء، وما قامت به الحكومة المعترف بها دوليًا في عدن، وما جاء نتيجة التدخلات الإقليمية، وما فرض بفعل العقوبات الدولية ففي صنعاء تبنت سلطات الحوثيين سياسة نقدية تقوم على الانكماش والقيود الصارمة، وكان أهم إجراء اتخذته هو حظر تداول الطبعات النقدية الجديدة التي أصدرها بنك عدن منذ عام 2017 هذا القرار، رغم ما أثاره من استياء، نجح من وجهة نظرهم في خلق استقرار نسبي لسعر الصرف في مناطق سيطرتهم، إذ ظل الدولار يتراوح هناك بين 530 و600 ريال طوال أعوام، بينما كان يتجاوز الألف والـ1500 في عدن والمناطق الجنوبية لقد أسس هذا القرار لاقتصاد مغلق نسبيًا يحكمه العرض المحدود من العملة القديمة، وهو ما خلق معادلة مختلفة تمامًا عن تلك الموجودة في الجنوب. لكن هذه السياسة لم تكن خالية من الثمن، فقد أدت إلى أزمة سيولة خانقة داخل مناطق الحوثيين، وأجبرت البنوك المحلية على تقليص تعاملاتها، وزادت من اعتماد الناس على شركات الصرافة والتحويلات الخارجية كبديل للنظام المصرفي الرسمي وأما في عدن والمناطق المحررة، فقد كان المشهد أكثر تعقيدًا فالبنك المركزي الذي تم نقله إلى هناك لم يكن يمتلك البنية المؤسسية ولا الموارد الكافية لإدارة سياسة نقدية متماسكة ومع ذلك، حاول هذا البنك أن يقدم نفسه باعتباره المرجع الشرعي الوحيد، فاتخذ مجموعة من الإجراءات التي تنوعت بين التنظيمية والإدارية والمالية من أبرز هذه الإجراءات اعتماد آلية المزادات العلنية لبيع الدولار ابتداءً من عام 2021 وهي الآلية التي كانت تهدف إلى توفير النقد الأجنبي للتجار بأسعار رسمية تخفف من ضغط السوق السوداء. ورغم أن هذه المزادات ساعدت في بعض الأحيان على كبح جماح سعر الصرف إلا أنها لم تحقق استقرارًا دائمًا، لأن البنك لم يكن يمتلك احتياطات كافية تغطي الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.

كما حاول البنك المركزي في عدن تنظيم قطاع الصرافة عبر إغلاق المئات من شركات الصرافة غير المرخصة، وإجبار الشركات الكبرى على الالتزام بسقوف سعرية محددة غير أن هذا التنظيم بقي جزئياً، لأن نفوذ الصرافين أصبح أقوى من قدرة البنك نفسه، ولأن الفساد والتدخلات السياسية حالت دون تطبيق القوانين بصرامة في الوقت ذاته، كانت الحكومة تحاول تحسين الإيرادات العامة من خلال تفعيل الجمارك والضرائب، وربط الموائى خاصة ميناء عدن وموائى حضرموت بالبنك المركزي مباشرة وقد ساعدت هذه الإجراءات على تحسين الوضع المالي للحكومة جزئياً، لكنها لم تكن كافية لتعويض توقف صادرات النفط، التي تمثل المورد الأساسي للعملة الصعبة.

إن أبرز محاولة إصلاحية يمكن التوقف عندها كانت تلك التي ارتبطت بحكومة الدكتور سالم بن بريك، حيث سعى الرجل إلى تطبيق حزمة إصلاحات مالية وإدارية، تمثلت في ضبط النفقات الحكومية وربطها برقابة محاسبية شهرية، وإعادة توريد عائدات الموائى والضرائب والجمارك إلى البنك المركزي بعد أن كانت تُدار خارج نطاقه، كما عمل على تحسين الخدمات الأساسية كالطاقة والمياه وصرف الرواتب بانتظام أكبر وقد انعكست هذه الإصلاحات على قدر من الاستقرار النسبي للعملة لفترات قصيرة، حيث انخفض سعر الدولار من 1700 ريال في مطلع 2022 إلى نحو 1100 ريال في منتصف العام نفسه، لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، لأن الأسباب البنوية للأزمة بقيت قائمة، وأي صدمة سياسية أو عسكرية كانت كفيلة بإعادة السوق إلى الفوضى ولم تكن هذه الإجراءات الداخلية وحدها هي التي ساهمت في احتواء الأزمة، بل كان للدعم الخارجي دور محوري فمنذ عام 2018 قدمت السعودية وديعة بملياري دولار للبنك المركزي في عدن وقد أسهمت هذه الوديعة في تمويل واردات الغذاء والوقود لنحو ثلاث سنوات، ثم تبعتها في 2023 وديعة أخرى قدرها مليار دولار هذه الودائع ساعدت على خفض الضغط على سعر الصرف في لحظات حرجة، وأعطت الحكومة مساحة للتنفس، لكنها لم تكن حلاً دائماً، لأنها لم تعالج جذور الأزمة ولم تُستثمر في بناء احتياطات مستدامة أو دعم القطاعات الإنتاجية بمعنى آخر، كانت هذه الودائع أقرب إلى جرعات إسعافية تمدد عمر الحكومة، لكنها لا تشفي المريض وفي مقابل ذلك، فرضت الولايات المتحدة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبات على بعض البنوك اليمنية بتهمة تمويل الحوثيين أو التعامل مع شبكات غير مشروعة، وهو ما أدى إلى مزيد من عزلة القطاع المصرفي اليمني عن النظام المالي العالمي. فبدلاً من أن تكون البنوك اليمنية قادرة على لعب دورها في استقطاب التحويلات الخارجية وإدارتها بطرق رسمية أصبح المواطنون والتجار يتجهون إلى القنوات غير الرسمية وشركات الصرافة، وهو ما زاد من

الفوضى النقدية وقّص من قدرة البنك المركزي على التحكم في السوق لكن الأهم من كل ذلك أن الأزمة النقدية أفرزت بعدًا اجتماعيًا لا يمكن تجاهله. فقد تحولت العملة إلى قضية يومية تمس حياة الناس بشكل مباشر، ومع كل ارتفاع في سعر الصرف كانت الأسعار تقفز إلى مستويات جنونية، ما أدى إلى موجات متكررة من الاحتجاجات في عدن وحضرموت هذه الاحتجاجات أجبرت السلطات في كثير من الأحيان على اتخاذ قرارات فوقية لتهدئة الشارع، مثل التدخل في السوق بطرق غير شفافة لخفض السعر بشكل مصطنع، وهو ما حدث في يوليو 2025 عندما تراجع سعر الصرف فجأة من 750 ريالاً للريال السعودي إلى أقل من 400 خلال أيام قليلة كان هذا التراجع الصاروخي حدثاً غير مسبوق منذ بداية الأزمة، وأثار جدلاً واسعاً حول ما إذا كان نتيجة دعم خارجي مخفي أو تدخل مباشر من السلطات عبر الضغط على الصرافين وضخ سيولة محدودة. لكن سرعان ما تبين أن هذه الخطوة لم تكن سوى استجابة سياسية وإعلامية آنية، لأنها لم تنعكس على أسعار السلع في الأسواق، ولم تغير من واقع الأزمة شيئاً جوهرياً.

إن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من هذه المرحلة هو أن أي إصلاح اقتصادي في اليمن لا يمكن أن ينجح إذا لم يرتبط بإصلاح سياسي شامل يعيد توحيد المؤسسات، لأن وجود بنكين مركزيين وسياسات نقدية مزدوجة يعني ببساطة أن أي جهد إصلاحي سيظل مقيداً في جغرافيا محدودة ومهدداً بالانتكاس عند أول أزمة. كما أن الاعتماد على الدعم الخارجي، مهما كان سخاؤه، لا يمكن أن يوفر استقراراً طويلاً الأمد، ما لم يُستثمر في بناء قاعدة إنتاجية حقيقية توفر عملة أجنبية بشكل مستدام. وهذا ما لم يحدث حتى الآن، إذ بقي الاقتصاد اليمني رهينة الربيع النفطي المتوقف، والتحويلات الخارجية المترجعة، والودائع المؤقتة.

في النهاية يمكن القول إن محاولات احتواء الأزمة النقدية في اليمن، رغم تنوعها بين سياسات داخلية وإجراءات خارجية، لم تكن أكثر من سلسلة من المعالجات الإسعافية التي أخرجت الانهيار لكنها لم تمنعه فالأزمة ما زالت قائمة، والريال ما زال هشاً، والاقتصاد ما زال أسيراً للحرب والانقسام وما لم يتم تبني رؤية استراتيجية شاملة، تقوم على إعادة بناء الثقة بالمؤسسات، وتوحيد السياسة النقدية، وتحرير الإيرادات السيادية من قبضة الفساد، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط والتحويلات، فإن أي استقرار قادم لن يكون إلا مؤقتاً، سرعان ما ينهار أمام أول عاصفة سياسية أو عسكرية جديدة.

التناقض بين تحسن الريال وجمود الأسعار في السوق المحلية

عندما ينظر المراقب إلى لوحات أسعار الصرف في فترات التحسن الأخيرة قد يستنتج بسهولة أن المشهد النقدي يخرج من أزمته وأن المواطنين سيثشعرون قريباً بثمار هذا التحسن في قدراتهم الشرائية، بيد أن الواقع اليومي في الأسواق يخالف هذا الانطباع؛ ففي عام 2025 شهدت بيانات سوق الصرف في فترات محددة انتعاشاً ملموساً للريال اليمني، ووصل التحسن الأخير الذي ذكرته إلى مستوى 428 ريالاً مقابل الريال السعودي، وهو تحسن يُحتفى به على لوحات البنوك والمزادات، لكنه لم يُترجم إلى خفضٍ في أسعار السلع الأساسية أو انخفاض محسوس في تكلفة المعيشة بالنسبة لغالبية المواطنين. هذا التناقض بين مؤشرات السوق ورفوف المتجر ليس مفاجئاً إذا بحثنا في بنية السوق اليمنية وبناء سلاسل التوريد وآليات التسعير، فهو نتاج تداخل عوامل فنية واقتصادية ونفسية وسياسية تجعل أثر أي تحسن نقدي يواجه سلسلة من الحواجز قبل أن يصل إلى المستهلك النهائي في الأصل، لم يكن التحسن الأخير وليد قوة منتجة جديدة أو طفرة في الصادرات بل كان نتيجة تراكمية لعوامل داخلية وخارجية عملت تزامناً فقد لجأ البنك المركزي في المناطق المحررة إلى سياسة مزادات منظّمة لبيع العملات الأجنبية لتلبية احتياجات المستوردين، وفي أعين المراقبين شكّلت هذه المزادات مؤشراً إيجابياً لأن العرض المعلن من العملة يفك بعض ضيق السوق، كما أن خطوة الإعلان عن كميات وأسعار المزاد أزلت جزءاً من الضبابية التي كانت تغذي المضاربة وفي المقابل لعب الدعم الخارجي دوراً مضيئاً في مشهد التحسن؛ ودائع خليجية مُنحت لأغراض تمويل واردات أساسية لا سيما القمح والوقود والأدوية وجزء من تلك الودائع استخدمته السلطات لعرض دولارات حقيقية في السوق عبر آليات رسمية ما أدى إلى انخفاض مؤقت في سعر الصرف حتى بلغ مستوى 428 مقابل الريال السعودي لكن هذه الصورة الرسمية لا تكفي لتفسير لماذا بقيت الأسعار في الأسواق المحلية جامدة أو لا تتراجع إلا بدرجة لا توازي نسبة التحسن في الصرف.

السبب الأول في ذلك يعود إلى الطبيعة الزمنية لتسعير الواردات وعقود التخزين المورد الذي استقدم بضائع إلى الموانئ قبل أسابيع أو أشهر بمعدلات صرف أعلى لن يبيعهها على الفور بأسعار أدنى لمجرد أن سعر الصرف تحسن لاحقاً؛ فالأسعار في السوق تعتمد على تكلفة الحصول على السلعة، والتي تشمل ثمن شراء البضاعة في السوق الدولية عند توقيع العقد، تكلفة الشحن، رسوم التأمين، والجمارك والضرائب التي غالباً ما تحسب على سعر مرجعي أو تاريخ دخول البضاعة إلى البلاد. ولذلك يستمر دور المخزون القديم في تثبيت الأسعار على مستويات مرتفعة حتى

تفترق دفعات المخزون القديم وتُستبدل بسلع مشتراة وفق سعر صرف أدنى. في دولة تعيش تقلبات حادة، يستغرق هذا الإحلال فترة زمنية قد تمتد لأشهر، خاصة بالنسبة للسلع الأساسية التي تُستورد بعقود طويلة الأمد أو عبر خطوط شحن مجدولة وسبب آخر يرتبط بسلوك الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم؛ التجار والمستوردون الذين يعيشون خبرة متكررة لارتدادات سريعة في سعر الصرف يختارون سياسة الحذر، فهم يفضلون إبقاء هامش ربح أوسع كوسادة ضد مخاطر عودة الانخفاض، وعلى هذا الأساس فإن التراجع الطفيف أو المؤقت في سعر الصرف لا يكفي لكسر توقعاتهم هذا عقل استراتيجي للتعامل مع مخاطرة تقلب العملة، وهو ما يفسر لماذا تنخفض الأسعار ببطء في فترات الاستقرار ولو كانت قصيرة، بينما ترتفع بسرعة عند أي هزة وفي اليمن، حيث مرّت الأسواق بتجارب متعددة من الارتفاع والانخفاض، يغلب الطابع التحفظي في تصرفات الفاعلين التجاريين، وهو ما يؤخر انتقال المنافع النقدية للمستهلك.

وليس التحفظ التجاري وحده ما يعرقل عملية تمرير فوائد تحسّن الصرف، بل تتداخل هنا قيود هيكلية تتعلق بتركيز سلاسل التوريد ووجود سوق محتكرة جزئيًا في العديد من السلع الحيوية مثل القمح والوقود والدواء، تتحكم مجموعات محدودة من المستوردين في الشحنات الأساسية إلى البلد، وامتلاكهم قدرات استحواذ على الحصص يتيح لهم التحكم في الكميات التي تطرح في السوق المحلية وفي التوقيت الذي يختارونه للطرح عندما يتحسن سعر الصرف، قد يختار هؤلاء المستوردون عدم خفض الأسعار فورًا للاستفادة من هامش الربح أو لإدارة مواردهم بحسب استراتيجيات المخزون، وفي غياب ضغوط رقابية فعّالة تشجعهم على تمرير التخفيضات إلى المستهلك، فإن التباطؤ في الانعكاس يبقى واقعاً وهناك بعد آخر تقني ومؤسسي له أثر حقيقي وهو تكاليف القائمة أو التكاليف الإدارية لتغيير الأسعار تغيير لوائح الأسعار في منافذ البيع، تحديث فواتير التوريد، تعديل اتفاقيات التوزيع وإعادة مفاوضة العقود مع الموزعين والموردين تستدعي وقتاً وتكاليف إدارية حقيقية، وفي سوق يواجه تقلباً يومياً فإن الشركات تتجنب هذه التكاليف المتكررة عن طريق تثبيت الأسعار حتى تتبلور اتجاهات أكثر ديمومة في سعر الصرف. لذلك ينعكس تحسّن الصرف بصورة متدرجة وبأحجام صغيرة في البداية، ثم يتعزز بتأخر ملحوظ إذا استمر التحسّن وزادت الثقة بمآلاته.

ويجب أن نضيف إلى ذلك دور التشريعات الجمركية والضريبية في إضعاف تأثير أي تحسن نقدي. كثيرًا ما تحسب الرسوم الجمركية والضرائب على أساس سعر صرف مرجعي تحدده الجهات الرسمية، وإذا لم يُعدّل هذا المرجع بسرعة بما يتناسب مع تحسّن الصرف، فإن الفائدة لن تصل إلى المستهلك، لأن كلفة الاستيراد لم تنخفض رسمياً علاوة على ذلك، في حالات تُستخدم فيها تعرفه جمركية مرنة أو يتم تحديد دعم أو تسعير معين وفق آلية رسمية، فإن تعديل هذه القواعد يتطلب عملية إدارية تشريعية تستغرق وقتاً، ما يفتح فجوة زمنية بين تحسّن سعر الصرف والمؤشرات السعرية على مستوى التجزئة وكما أن مستويات وفورات الدعم الخارجي نفسها قد تؤدي إلى نتائج مضللة: حين تُستخدم الودائع الخليجية لتمويل واردات محددة عبر قنوات رسمية فقد تظهر هذه العملية في مؤشرات التوازن الكلي وكأن السوق قد استعاد سيولة أجنبية، ولكن أثرها على رفوف المتاجر قد يتأثر بسرعة بآليات توزيع تلك الواردات. فبعض الدعم يذهب لسلسلة التوريد الرسمية التي تمر عبر مناقصات وحسابات مصرفية وإجراءات تشغيلية ويستغرق وصول السلع إلى المروج أو محطات الوقود وقتاً وبعوداً مع بائعين محليين وعندما تُستنزف الوديعة سريعاً في تغطية الحاجة الشهرية لا يبقى أثر دائم يساعد في خفض الأسعار بصفة مستمرة بل يكرس حالة مؤقتة من التهدئة.

أما جانب النفسي والاجتماعي فلا يقل أهمية عن الجوانب الفنية المواطن اليمني الذي عاش سنوات من الصدمات النقدية يفقد في كثير من الأحيان ثقته في أي مؤشرات إيجابية قصيرة الأمد؛ وهذه النفسية تعزّز الطلب على الحماية بالعملات الأجنبية أو السلع المخزنة، ما يصلح ليُطيل دورة الانتعاش الفعلية. وفي الواقع، يخلق هذا سلوكاً دائرياً الزيادة في الطلب على الدولار والسلع المخزنة تقوّي السوق الموازي وتضع ضغطاً عكسياً على الأسعار المحلية، فتظل أسعار التجزئة مرتفعة على الرغم من تحسّن المؤشرات الرسمية إضافة إلى هذا كله هناك عنق زجاجة تقني يتمثل في أن المزادات لا تلبّي دائماً الطلب الكلي على العملة. حتى لو باع البنك المركزي في مزاد ما عشرات الملايين من الدولارات، فإنها قد تشكل نسبة صغيرة من الإجمالي المطلوب لسد حاجات سوق استيراد بلد يعتمد على الواردات الأساسية بشكل كبير. وبما أن السوق السوداء تتحرك بسلاسة أكبر وتستند إلى توقعات سيولة آنية فأي نقص صغير في تغطية الطلب الرسمي يكفي لإبقائها فاعلة ومؤثرة في تحديد أسعار التجزئة.

وفي ضوء كل هذه العوامل يتضح أن تحسّن الريال إلى مستوى 428 مقابل الريال السعودي في عام 2025 مثل سيرورة إيجابية هامة على صعيد أرقام السياسة النقدية والقدرة المؤقتة للبنك المركزي على سحب بعض ضغوط السوق، لكنه لم يكن وحده كافيًا لكسر سلسلة الأسباب التي تحافظ على الأسعار جامدة إذا لم يترافق هذا التحسّن مع إجراءات متكاملة تشمل توسيع حجم المزايدات بما يغطي الطلب الفعلي، وتفعيل أجهزة رقابية حقيقية على سلاسل التوريد لمنع الاحتكار، وإعادة هيكلة آليات الرسوم الجمركية لتتزامن مع تحسّن الصرف، وبرامج تضامنية تستهدف تخفيف عبء الأسعار على الفئات الأكثر هشاشة، فلن ينتقل أثر الزيادات النقدية إلى حياة الناس بصورة ملموسة.

الأمر الذي ينبغي الإدراك به أيضًا هو أن التحسنات المؤقتة قد تُسند سياسياً بصورة تُضعف من أثرها الاقتصادي. حين تتحسن المؤشرات بسرعة بفعل وديعة أو مزاد ثم تُوظف هذه المؤشرات كركيزة رسائل سياسية لتهدئة الشارع، فإن ذلك قد يجري على حساب المتطلبات الفنية لاستدامة الاستقرار النقدي؛ فالتحسن السياسي القصير لا يساوي التحسن الاقتصادي الدائم. ولذا فإن أي استراتيجية لتمرير فوائد التحسن النقدي إلى الأسواق يجب أن تُصمم بطريقة تدمج بين استراتيجيات إدارة السيولة النقدية قصيرة الأمد وبرنامج إصلاح مؤسسي هيكلي يهتم بتعزيز المرونة الإنتاجية، وتنمية سلاسل توريد محلية تقلل الاعتماد على استيراد كل شيء، وفي الوقت نفسه تشجّع على وجود سوق تنافسي يحدّ من سطوة القلة المحتكرة.

في الأخير يكمن جوهر المسألة في مفارقة بسيطة القيمة الاسمية للعملة في لائحة صرف أو نتيجة مزاد يمكن أن تعكس نجاحًا إجرائيًا لحظة معينة، لكنها لا تحوّل تلقائيًا الظروف الحياتية للمواطنين لتحويل هذا النجاح إلى واقع معاش يجب أن يُبنى على شراكة مؤسسية بنك مركزي قوي وشفاف مؤسسات رقابية جادة، بنية لوجستية وتوزيعية سلسلة ومتغيرة، وتسويات سياسية تعيد توحيد السياسات النقدية والمالية بحيث لا يصبح أي تحسّن محلي مرتيناً لهبة أو وديعة مؤقتة فقط حين تلتقي كل هذه العناصر سيصبح بالإمكان الملاحظة على الرغفوف انخفاض حقيقي في أسعار الخبز والوقود والدواء، وليس مجرد تحسّن في لوحات الصرف.

النتائج المترتبة عن الأزمة النقدية ومحاولات الإصلاح الاقتصادي في اليمن

لقد أفرزت الأزمة النقدية في اليمن جملة من النتائج العميقة التي طالت مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يمكن القول إن آثارها تجاوزت كونها مجرد أزمة مالية لتمثل أزمة وجودية هزت أسس الدولة والمجتمع على حد سواء. فحين تنهار العملة الوطنية لا يقتصر الأمر على تدهور قيمتها في السوق، بل يمتد ليطل كل تفاصيل الحياة اليومية للمواطن من لقمة العيش إلى التعليم والصحة والخدمات الأساسية، كما يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ويضعف العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى، فإن محاولات الإصلاح التي سعت إليها السلطات النقدية في عدن أو صنعاء، أو التي جاءت بدعم خارجي، لم تؤدّ إلى نتائج مستقرة، بل أنتجت بدورها مخارجاً مؤقتة أو محدودة الأثر.

النتيجة الأولى والأكثر وضوحاً هي الانهيار الحاد في القوة الشرائية للريال اليمني ف منذ عام 2014 حين كان الدولار يساوي 215 ريالاً، وحتى صيف 2023 حين تجاوز في عدن 2300 ريال فقدت العملة أكثر من 1000% من قيمتها. هذا الانهيار انعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات، حيث ارتفع سعر كيس القمح (50 كجم) من نحو 7000 ريال في 2014 إلى أكثر من 20 ألف ريال في 2021، فيما تجاوز في بعض المحافظات 25 ألف ريال في 2023. كذلك ارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 1500 ريال قبل الحرب إلى أكثر من 10 آلاف ريال في مناطق الجنوب، بينما بقيت أسعارها في صنعاء أقل نسبياً بسبب دعم محدود وتدخل سلطات الأمر الواقع. هذا التفاوت بين الشمال والجنوب لم يكن مجرد انعكاس اقتصادي، بل أصبح رمزاً لانقسام الدولة والمؤسسات النقدية، حيث يدفع المواطن في عدن ثمن الخلاف السياسي عبر أسعار مضاعفة، بينما يعيش المواطن في صنعاء تحت نظام نقدي مقيد لكنه أكثر استقراراً نسبياً.

النتيجة الثانية تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 71% من السكان يعيشون تحت خط الفقر بحلول عام 2022، وأن أكثر من 21 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية. وقد ساهم الانهيار النقدي في توسيع رقعة الفقر، إذ لم تعد الرواتب الحكومية تكفي إلا لجزء بسيط من تكاليف المعيشة، بل إن الموظف الذي يتقاضى راتبه بالريال يجد نفسه في كثير من الأحيان عاجزاً عن شراء حتى السلع الأساسية. ووفق تقديرات البنك الدولي فإن معدل التضخم في اليمن تجاوز 40% في بعض

الأعوام (2018 و2020)، وهو من أعلى المعدلات في العالم، ما جعل الاقتصاد اليمني أقرب إلى اقتصاديات الدول المنهارة كفنزويلا وزيمبابوي.

النتيجة الثالثة كانت أزمة السيولة النقدية وتفكك النظام المصرفي فمع حظر الحوشرين تداول الطبقات الجديدة للعملة في صنعاء، ومع لجوء الحكومة إلى طباعة أوراق نقدية غير مغطاة، انقسمت الكتلة النقدية بين قديمة وجديدة، وصار التداول النقدي ذاته يعكس الانقسام السياسي. ونتيجة لذلك، تراجعت الثقة بالبنوك التجارية بشكل كبير، حيث فقدت قدرتها على القيام بدورها التقليدي في جذب الودائع وتقديم القروض. ووفق تقارير البنك المركزي، فقد انخفضت نسبة السيولة المحتفظ بها في البنوك إلى أقل من 5% من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة، بينما أصبحت الغالبية الساحقة من الأموال تدور في السوق خارج الإطار المصرفي الرسمي هذه النتيجة أدت إلى صعود شركات الصرافة كسوق موازية، بحيث صار سعر الصرف يُحدد في مكاتب الصرافين أكثر مما يُحدد في البنك المركزي.

النتيجة الرابعة تجلت في تعاضم الاعتماد على الدعم الخارجي والتحويلات فقد أصبح الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل شبه كامل على المنح والودائع السعودية والإماراتية، بالإضافة إلى تحويلات المغتربين. ففي عام 2018 مثلاً ساعدت وديعة سعودية قدرها مليارا دولار على استقرار العملة لقراءة ثلاث سنوات، بينما عادت السعودية في 2023 لتقدم مليار دولار جديد. لكن هذه الودائع لم تُستثمر في بناء احتياطات مستدامة أو تنشيط القطاعات الإنتاجية، بل استُهلكت في تمويل الواردات ودفع النفقات الجارية. أما التحويلات الخارجية، فقد ظلت تمثل شريان حياة أساسياً، إذ بلغت بحسب البنك الدولي نحو 3.8 مليار دولار في 2019، وهو رقم ضخم يعكس اعتماد ملايين الأسر على دخل المغتربين، لكنه يعكس أيضاً هشاشة الاقتصاد المحلي الذي لا ينتج ما يكفي لتمويل نفسه.

النتيجة الخامسة كانت تزايد الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية. إذ تحولت الأزمة النقدية إلى عامل رئيسي في تأجيج الغضب الشعبي، خاصة في المحافظات الجنوبية. فممنذ 2018 وحتى 2025 شهدت مدن مثل عدن والمكلا وسيئون احتجاجات متكررة رفضاً لانهايار العملة وارتفاع الأسعار وانقطاع الرواتب. في يوليو 2025 مثلاً، كان لانخفاض سعر الصرف المفاجئ من 750 إلى أقل من 400 ريال للريال السعودي أثر مباشر في تهدئة الشارع الغاضب، لكنه سرعان ما تحول إلى دليل إضافي على هشاشة السياسة النقدية، لأن الأسعار في الأسواق لم تتخضع بنفس النسبة، ما جعل الناس يدركون أن ما حدث لم يكن تحسناً حقيقياً بل مجرد خطوة سياسية وإعلامية.

النتيجة السادسة كانت تسييس السياسة النقدية وتحويلها إلى أداة في الصراع. فقد استخدم الحوثيون حظر العملة الجديدة كوسيلة لتعزيز سيطرتهم المالية على الشمال، بينما استخدمت الحكومة في عدن الطباعة النقدية ودفع الرواتب كأداة لإثبات شرعيتها. هذا التسييس جعل من المستحيل تقريباً الحديث عن سياسة نقدية مستقلة، بل أصبح النقد نفسه ساحة مواجهة بين الأطراف، وهو ما ساهم في تعميق الأزمة بدلاً من حلها.

أما من جهة الإصلاحات الاقتصادية فقد أسفرت عن نتائج متناقضة. فمن ناحية، ساعدت بعض الإجراءات مثل تنظيم الصرافة واعتماد المزادات العلنية وتحسين الإيرادات الجمركية والضريبية على تحقيق استقرار نسبي في بعض الفترات، كما حدث في 2022 حين تراجع سعر الدولار من 1700 إلى 1100 ريال لكن هذه النتائج لم تدم طويلاً، لأنها لم تُبنى على إصلاحات هيكلية جذرية. ومن ناحية أخرى، فإن غياب الشفافية واستمرار الفساد حالاً دون استفادة حقيقية من الدعم الخارجي والإصلاحات الداخلية. وبذلك ظلت نتائج الإصلاح محدودة، لا تتجاوز تأجيل الانهيار أو تخفيف حدته لفترات قصيرة.

إن المحصلة النهائية لكل ما سبق هي أن الأزمة النقدية في اليمن أفرزت نتائج مدمرة على المستويات كافة: انهيار العملة وفقدانها أكثر من عشرة أضعاف قيمتها، تضخم متسارع تجاوز في بعض الأعوام 40%، اتساع رقعة الفقر لتشمل أكثر من ثلثي السكان، انهيار النظام المصرفي لصالح السوق السوداء، اعتماد شبه كامل على الدعم الخارجي والتحويلات، تصاعد الاحتجاجات الشعبية، وتسييس السياسة النقدية أما الإصلاحات الاقتصادية فقد أنتجت نتائج جزئية ومؤقتة ساعدت أحياناً على تهدئة الشارع أو خفض السعر لفترة قصيرة، لكنها لم تعالج جذور الأزمة ولم تستطع أن تبني اقتصاداً مستقراً أو سياسة نقدية موحدة.

إن هذه النتائج تضع اليمن أمام مفترق طرق خطير، فإما أن تستمر الدائرة المغلقة للأزمات، حيث يظل الريال هشاً والدعم الخارجي هو المنقذ المؤقت، أو أن يتم تبني إصلاحات جذرية وشاملة ترتبط بتسوية سياسية تعيد توحيد البنك المركزي وتحرير الإيرادات السيادية من قبضة الفساد، وبناء اقتصاد متنوع قادر على إنتاج ما يحتاجه الناس، وتوفير قاعدة نقدية مستقرة. ودون ذلك ستظل الأزمة النقدية أخطر ما يهدد مستقبل الدولة اليمنية ووحدة كياناتها الاجتماعي والسياسي.

الخاتمة

لقد حاول هذا الدراسة أن يتتبع الأزمة النقدية في اليمن من جذورها الأولى وصولاً إلى تداعياتها الراهنة، متناولاً كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومبرزاً في الوقت ذاته مدى تعقّد هذه الأزمة وتشابكها مع مجمل مسارات الحرب والانقسام المؤسسي في البلاد فالأزمة النقدية لم تكن وليدة لحظة عابرة أو قرار مالي خاطئ في زمن الحرب فقط، بل كانت امتداداً لتاريخ طويل من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، ومن هشاشة البنية المؤسسية التي لم تنجح في بناء سياسة نقدية مستقلة وقوية حتى في فترات الاستقرار النسبي. وما إن اندلعت الحرب في 2015 حتى وجدت العملة الوطنية نفسها في قلب عاصفة اقتصادية وسياسية عاتية، لتتحول سريعاً إلى مرآة تعكس ضعف الدولة، وتفكك مؤسساتها، وانقسام سلطتها النقدية بين صنعاء وعدن.

لقد كشفت عن الخلفية التي سبقت الأزمة، حيث تراكمت عوامل الضعف في الاقتصاد اليمني بدءاً من الاعتماد المفرط على النفط كمورد رئيسي للنقد الأجنبي، مروراً بتراجع القطاعات الإنتاجية المحلية، وصولاً إلى بنية مؤسسية عاجزة عن ضبط السياسات المالية ثم أتى لتفصل في الأسباب المباشرة التي فجرت الأزمة النقدية، من طباعة العملة دون غطاء، إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية، وانقسام البنك المركزي، وتصاعد السوق الموازي، وكلها عوامل أسهمت في انهيار الثقة بالريال أما المحور الثالث فقد أضاء على الدوافع السياسية والاستراتيجية التي جعلت من العملة سلاحاً في الصراع، حيث سعى كل طرف لاستخدام أدواته المالية لإضعاف الآخر، بينما بقي المواطن هو المتضرر الأكبر من هذا التلاعب واستعرضت كيف حاولت السلطات في عدن وصنعاء احتواء الأزمة بوسائل متباينة، شملت سياسات المزايدات، والودائع الخليجية، والحملات الأمنية ضد المضاربين، لكنها لم تكن سوى مسكنات مؤقتة، إذ لم تعالج أصل الأزمة بل أجلت انفجاراتها أما ما ذكرته النقطة السادسة فقد تناول المفارقة الأكثر وضوحاً في مسار الأزمة النقدية، حين شهد الريال في عام 2025 تحسناً لافتاً بوصوله إلى 428 ريالاً مقابل الريال السعودي، وقرابة 1600 ريال مقابل الدولار الأمريكي، وهو مستوى لم يبلغه منذ سنوات طويلة. ومع ذلك، لم ينعكس هذا التحسن على أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية، التي ظلت جامدة أو انخفضت بشكل طفيف للغاية ثم جاء المحور الخامس ليعرض نتائج هذه الأزمة على مختلف المستويات، حيث تزايدت معدلات التضخم، وتراجعت القدرة الشرائية، وارتفعت نسب الفقر إلى أكثر من 80% من السكان وفق تقارير الأمم المتحدة، كما تأكلت الثقة في المؤسسات النقدية، وتعمقت الانقسامات السياسية، ليصبح الريال اليمني رمزاً لمعاناة المجتمع بأسره.

وقد فسرت الدراسة هذه الظاهرة من خلال عدة عوامل، من بينها اعتماد التجار على مخزونات قديمة، وتوجههم من أن يكون التحسن مؤقتاً، وضعف الرقابة المؤسسية، وسيطرة مجموعات احتكارية على سلاسل التوريد، إضافة إلى فقدان الثقة المجتمعية بالعملة الوطنية وهكذا، ظل التحسن النقدي حبيس المؤشرات الرسمية دون أن يلمس المواطن أثره في حياته اليومية، الأمر الذي عمق الفجوة بين ما يعلن في لوحات الصرف وبين واقع الأسواق.

إن مجمل ما توصل إليه البحث يؤكد أن الأزمة النقدية في اليمن هي أزمة مركبة، ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية متداخلة، لا يمكن فصلها عن مسار الحرب والانقسام. فهي ليست مجرد نتيجة لعجز في إدارة السياسة النقدية، بل انعكاس لتفكك الدولة وانقسامها المؤسسي وللاقتصاد الريعي الذي جعل البلاد رهينة لتقلبات أسعار النفط وللمساعدات الخارجية وللاستقطاب السياسي الذي حوّل العملة إلى أداة صراع أكثر من كونها أداة استقرار كما أن محاولات الإصلاح الاقتصادي التي جرت حتى الآن لم تكن سوى معالجة سطحية للعرض النقدي، لم تمسّ جذور الأزمة البنوية، ولم تبني سياسة اقتصادية متماسكة قادرة على الصمود أمام الأزمات.

وعليه، فإن الخروج من هذه الأزمة يتطلب أولاً وقبل كل شيء تسوية سياسية شاملة تعيد توحيد المؤسسات النقدية تحت سلطة واحدة قادرة على استعادة الثقة في العملة الوطنية. ويتطلب ثانياً بناء سياسة نقدية مستقلة وشفافة تستند إلى احتياطات حقيقية من النقد الأجنبي، وتترافق مع إصلاحات هيكلية في المالية العامة والقطاع المصرفي. كما يتطلب ثالثاً إعادة هيكلة الاقتصاد اليمني نفسه بحيث لا يبقى رهيناً للربيع النفطي وللتحويلات الخارجية، بل يعتمد على قاعدة إنتاجية محلية تعزز من قيمة الريال عبر صادرات حقيقية ومن دون هذه الخطوات الجوهرية، سيبقى اليمن أسير دوامة من التحسن المؤقت والانهيال المتكرر، حيث يظل الريال محكوماً بتقلبات الصراع والودائع الخارجية، بدلاً من أن يكون انعكاساً لقوة الاقتصاد واستقرار الدولة.

إن الأزمة النقدية في اليمن ليست مجرد فصل من فصول الحرب، بل هي انعكاس شامل لعجز الدولة والمجتمع عن صياغة عقد اقتصادي وسياسي مستدام. والدرس الأهم الذي يقدمه هذا البحث هو أن العملة الوطنية لا تستقر بإجراءات ظرفية أو تدخلات خارجية عابرة، بل تستقر فقط حين تستقر الدولة نفسها، وحين تُعاد صياغة مؤسساتها على أسس من الشفافية والكفاءة والقدرة على إدارة مواردها باقتدار. وحتى يتحقق ذلك، سيظل اليمن يعيش في ظل أزمة نقدية تمثل مرآة لأزمته الوطنية الكبرى.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

